الوضعية الاجتماعية-السياسية والمهنية للقائم بالإعلام في الجزائر
- السياسة الإعلامية
بين مرحلتي الحزب الواحد والتعددية-

د/ عبد القادر بغداد باي
قسم علم الاجتماع، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية
المركز الجامعي غليزان

ملخص:

لقد كان الاهتمام بدراسة رجل الإعلام أو من يسمى بالقائم بالإعلام مبكرا، أي منذ أن أصبح هذا الأخير محور العملية الإعلامية بعد تعقد المؤسسات الإعلامية في القرن العشرين، حيث أصبحت المؤسسة اجتماعية تساهم في التنشئة الاجتماعية والبناء الثقافي في المجتمع. ويميل الكثير من المفكرين وأساتذة الإعلام إلى تثمين الدور الذي يقوم به القائم بالاتصال والوسيلة والجمهور، كعناصر تحتل الصدارة على غرار بقية العناصر الاتصالية المشكلة للعملية الاتصالية، فهو دور مرتبط أساسا بمدى كفاءة كل من القائم بالاتصال والوسيلة الإعلامية والجمهور المتلقي، لكن الصحفي يعد حجر الزاوية في الاتصال الجماهيري في الأساس الأول، ويدعم هذا الرأي أساتذة الإدارة الذين اهتموا بدراسة العنصر البشري والموارد البشرية في المؤسسات الصناعية الكبرى.

مقدمة:

تعد الصحافة المكتوبة وسيلة جماهيرية من أكثر المنتوجات استعمالا في المجتمع الجزائري. وفي استعراض لمختلف الحقب التاريخية التي مرت بها الصحافة بشكل عام والصحافة المكتوبة بشكل خاص، فالجزائر التي عرفت بعد الاستقلال بصحافة الحزب الواحد، بعدها عرفت الصحافة المكتوبة مرحلة صعبة أدت إلى جمودها وعدم إنتاجها خاصة في أحداث أكتوبر 1988، ولكن بعد تلك الأحداث عرفت الجزائر ما يسمى بالتعددية الإعلامية، فكان باستطاعة الصحافة المكتوبة أن تتنوع وتتعدد بظهور صحف أخرى جديدة وضعت لها مجموعة من القوانين لتنظيم نفسها خلال ما يمسى بقانون الإعلام الذي نجده حتى

وقتنا الراهن يتغير وذلك لمواكبة التطور، فمن قانون 1984 إلى قانون 2000 إلى قانون 2002، وتأثيرها على حرية ومضامين الإعلام.

لذلك وجب النهوض بهذا القطاع، وإنّ إدخال أي تطور في مهنة الصحافة مرتبط بالتأكيد بعاملين اثنين، التنظيم الذي لا يزال يخطو ويتعثر في معادلة الإعلام في الجزائر، وسد الثغرات القانونية. وفي هذا الإطار ركز علماء الإعلام والاتصال بصفة عامة والإعلاميون بصفة خاصة على ضرورة وجود تواصل داخل الأسرة الإعلامية، يكون أكثر عمقا فيما يتعلق بالواقع الذي يعيشه الصحفيون من أجل مناقشة مستقبل هذه المهنة والوضع المهني والاجتماعي للمشتغلين في هذا الحقل ومناقشة الحقوق الأساسية التي تكفل الاستمرارية للعمل الصحفي وفق القواعد المهنية والمعايير الدولية.

وتعود نهضة الصحافة المكتوبة إلى سبب تاريخي مهم، حيث تكونت طبقة جديدة في المجتمع هي الطبقة البورجوازية التي لا تنتمي إلى طبقة الأسياد، وكان هؤلاء البورجوازيون يريدون أن يعرفوا على وجه السرعة أهم التغيرات التي تحدث في بلادهم وفي كل العالم المعروف آنذاك. [1]

ويزخر التراث الإعلامي بالعديد من الأسماء اللامعة التي ساهمت في خدمة المجتمع وقضاياه في أوقات عصيبة من تاريخ الجزائر، خاصة في الفترة الاستعمارية، حيث حملوا على عاتقهم مسؤولية توجيه الجمهور الذي يستجيب ويتفاعل مع الرسائل باعتبارهم قادة الرأي أو النخبة المحركة من جهة أخرى.

القائم بالإعلام في ظل الحزب الواحد:

نعتبر من خلال هذا التقسيم أن السياسة الإعلامية في الجزائر انقسمت إلى مرحلتين كبيرتين، الفاصل بينهما هو الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية لهذا وجدنا من المفيد اعتماد هذا التقسيم، فمرحلة ما بين الانفتاح تتضمن ثلاث مراحل تبدأ من الاستقلال والتي تميز فيها الإعلام بالتبعية وضيق الأفق نحو الحرية في التعبير عن الرأي وسيادة إيديولوجية الحزب الواحد، المكرس للنظرية التسلطية، هذه المرحلة تنتهي إلى غاية السنة التي أدركت فيها السلطة الحاكمة ضرورة التغيير، وإحداث نقلة نوعية نحو الخيار الديمقراطي الداعي للتعددية السياسية والإعلامية، ثم ما بعد الانفتاح والتي تبدأ منذ 1989، حيث تغيرت الرؤية للواقع السياسي والإعلامي، وتشكلت ملامح جديدة للسياسة الإعلامية تمثلت في إقرار

[1] محمد علي الفوزي: **نشأة وسائل الاتصال وتطورها**، ب ط، بيروت: دار النهضة العربية، 2007.

قانون الإعلام سنة 1990، ومرورا بالدور الذي لعبته الصحافة في مواجهة الإرهاب والوضع الأمني المتردي واللااستقرار الذي عرفته المؤسسات الدستورية، وصولا إلى تعديل الدستور سنة 1996 والذي نص على ضرورة احترام حرية التعبير والصحافة، ثم المرحلة التي تشكلت بين المؤسسات الإعلامية والسلطة. وصولا إلى الفكرة الأساسية من استعراض المراحل التي مرت بها حرية الصحافة في الجزائر ابتداء من 1989 إلى غاية 1989، نضيف مرحلتين ضروريتين بحكم أنهما تميزتا بتطورات كثيرة أهمها انحسار الفكر الأحادي المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم منذ الاستقلال، وكذا ظهور متغيرات سياسية واجتماعية كثيرة أهمها عودة الهدوء والأمن بإقرار قانون الوئام المدني، وفيما بعد ميثاق المصالحة الوطنية مع مجيء السيد "عبد العزيز بوتفليقة" إلى سدة السلطة.

التطورات أيضا شملت التشريعات والإجراءات التعسفية التي لحقت بالصحافة كالتعديلات التي مست قانون العقوبات، والعدد القياسي للدعاوي القضائية المرفوعة ضد الصحفيين بتهم القذف والتشهير والمساس بالمصلحة والسيادة الوطنية... بل وصلت الحال إلى تعليق بعض الصحف وسجن بعض الصحفيين.

لأجل هذا وجدنا أنه من الضروري الحديث عن مرحلة هامة تبدأ من سنة 1999 وصولا إلى سنة 2005، بدل استعمال عبارة (إلى يومنا) هذه التي يستعملها الكثير من الباحثين على اعتبار أن تحديد الرؤية يفسح المجال للباحثين لاستئناف تحديد المراحل اللاحقة فيما بعد.

لقد واجه الصحفيون بعد الاستقلال مشكلة التكوين نظرا إلى غياب خبرات سابقة في مجال الإعلام وهذا ما دعا إلى الاستعانة بالتجربة الخارجية، إذ جاء في رسالة وجهها البشير بومعزة –وزير الإعلام- سنة 1965 إلى أرفيه بورج ما يلي:

"سوف تكون مسؤولا عن تكوين الأجيال الجديدة من الصحفيين... كل شيء بحاجة إلى أن يعاد تأسيسه... فلا توجد مدارس ولا مبادئ ولا مراجع ولا تجربة للصحافة... يجب تدارك ذلك بأسرع ما يمكن."[2]

وحدث ذلك لأن المتكونين في تخصص الإعلام آنذاك توجهوا إلى قطاعات أخرى خاصة الإدارة والدبلوماسية، مما أدى إلى إحداث فراغ في المؤسسات الإعلامية، الأمر الذي استوجب

[2] بورج أرفيه: **ذاكرة عصر**، ترجمة غازي برو anep، ط1، بيروت الجزائر، 2001.

توظيف صحفيين جدد دون اشتراط الكفاءة المهنية[3]. كما أن الممارسين لمهنة الإعلام لم يكونوا من ذوي التكوين العالي، حيث حظيت مجموعة من الإعلاميين بتكوين لمدة ثلاثة أشهر فقط وهذا سنة 1964، وهذا لأن الحاصلين على شهادات جامعية في تخصص الإعلام اختاروا مناصب أخرى في القطاع، الذي يقوم على ظروف أحسن (الراتب، السكن، النقل...).

ومن ناحية أخرى فإن كل المواثيق والقوانين والخطابات الرسمية للمسؤولين خلال سنة 1962، اعتبرت القائم بالإعلام مناضلا لابد أن يضع في ذهنه أولويات الدفاع عن الثورة والتوجه الاشتراكي للدولة الجزائرية، فكيف يمكن للصحافي كما يقول الأستاذ الإبراهيمي أن يمارس مهنته دون الوقوع في فخ الاستوظاف" **fonctionnarisation**" والبيروقراطية.[4]

في هذا الصدد يذكر الدكتور "محمد سيد محمد" أن رجل الإعلام عندما يدرك الفلسفة الإعلامية في مجتمعه ويقتنع بها فإنه يجد الدافع الحقيقي والقوى لإقناع الجمهور بما يقدم لهم من إعلام، وأن وضوح الفلسفة الإعلامية لمجتمع ما هو المعين الحقيقي للحماسة، والطاقة المتجددة التي يتزود بها رجل الإعلام ليمارس عمله ويقتنع الناس به، تبعا لحاجة المجتمع ومعتقداته ومصالحه.[5]

وقد عمدت الدولة إلى تعيين مديرين على رأس المؤسسات الإعلامية حتى تضمن قدرا من الهيمنة على قطاع الإعلام حيث منحتهم صلاحيات واسعة حيث يستطيعون مراقبة المادة الإعلامية وكتم الأصوات الإعلامية وعزل القائم بالإعلام دون تقديم تبرير.

يقول الدكتور "محمد قيراط": "إن استوظاف الصحفيين قد أجبر المهنيين على أن يكونوا سلبيين (راكدين) بدل أن يكونوا إيجابيين وممارسين لصحافة تنتقد وتدافع عن مصالح الجماهير، هذه الوضعية المقلقة دفعت ببعض الصحفيين إلى التخلي عن المهنة وكانت نتيجة كل هذا أن مضمون الإعلام أصبح دون المستوى المطلوب وبالتالي شجع هذا الأمر على بحث المواطن الجزائري عن المعلومة الصادقة في وسائل الإعلام الأجنبية.[6]

---

[3] رضوان بوجمعة: **هواية الصحفي في الجزائر خلال الخطابات والمواثيق الرسمية**، من 1962 إلى 1988، المجلة الجزائرية للاتصال، بدون سنة.

[4] Brahim Brahimi, **la Presse , le Pouvoir et les Droits de l'Homme en Algérie**, la mariner,1997.

[5] محمد سيد، **المسؤولية الإعلامية في الإسلام**، ط2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

[6] Mohamed Kirat**, la liberté de la Presse en Algérie av>avant 1988,** (revue Algérienne de la communication) de printemps, 1990.

إن الوضع القانوني للإعلام في الجزائر لم يتغير بعد الاستقلال، فالحكومة الجزائرية آنذاك لم تصدر قانونا تشريعيا جديدا للإعلام، بل صدر قانون في 31 ديسمبر 1962 ينص على أنه: "يبقى العمل جاريا حسب التشريع الفرنسي في جميع الميادين التي ليس فيها تعارض مع السيادة الوطنية[7]. في هذه المرحلة لم يورد أي ميثاق رسمي تعريفا محددا لدور الصحافة ومهمة الصحفي من خلال القوانين الأساسية التي تنظم عمله.

وفي هذا الشأن يقول زهير إحدادن إنه: "بما أن النشاط في الميدان الإعلامي لم يعتبر في البداية مسا بالسيادة الوطنية، فإنه بقيت في حيز التطبيق أحكام قانون سنة 1881 الفرنسي والقوانين الإضافية التابعة له هذا القانون كان يسمى قانون حرية الصحافة المطلقة وكان يحدد معالم النشاط الصحفي ويقر بالملكية الخاصة للصحافة المكتوبة.

وبالفعل قد صدر غداة الاستقلال عدد كبير من الصحف يملكها جزائريون لا علاقة لهم بالحكومة ولا بالحرب، وبدأت تمارس نشاطها بكل حرية، بالإضافة إلى هذا فإن العديد من الصحفيين الذين تكونوا إبان الحقبة الاستعمارية والحرب التحريرية، توجهوا نحو قطاعات أخرى مثل الإدارة والدبلوماسية، هذا الأمر الذي أدى بالقائمين على المؤسسات الإعلامية إلى البحث عن صحفيين يغطون الفراغ دون أن تكون هناك شروط للكفاءة المهنية.

هذه المرحلة تميزت بعدم ظهور قوانين خاصة بالصحافة، إلا من حيث المرسوم الخاص بتنظيم الإذاعة والتلفزيون الصادر بتاريخ 01 أوت 1963، والذي يعتبرها مؤسسة عمومية تابعة للدولة لها طابع تجاري وصناعي، وأعطيت لها صلاحية الاحتكار في النشر الراديوفوني والمتلفز، كما صدر مرسوم في 1 أوت 1963 خاص بتنظيم وكالة الأنباء واعتبارها مؤسسة عمومية تابعة للدولة[8].

لكن بعد 19 جوان 1965 وبعد اعتلاء هواري بومدين سدة الحكم، وعمله على دعم النظام الاشتراكي من خلال تبنيه الكثير من المفاهيم الاشتراكية مثل الثورة الزراعية، الثورة الثقافية والثورة الصناعية، بدأت تتجلى مظاهر مرحلة جديدة اصطبغت فيها الحياة الإعلامية بصيغة إيديولوجية تلتف حول السلطة.

وهنا أصبح أسلوب التبرير والتفسير والتأكيد لكافة ما تقوم به الحكومة من إجراءات وما تتخذه من قرارات بغض النظر عن مدى خطإ وصواب هذه القرارات والإجراءات سمة بارزة

---

[7] عبد الرحمان عزي، مجموعة من الأساتذة: **عالم الاتصال**، ب ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.

[8] زهير إحدادن: **مدخل لعلوم الإعلام والاتصال**، ب ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.

في الصحافة الجزائرية، الأمر الذي أدى إلى تضييق المجال المهني أمام هاجس النضال والتجنيد أمام إلحاح الرسمين وفي كل مرة على ضرورة التزام وإيمان الصحفي بما يجري من إنجازات صحيحة إيجابية في السلطة.

وفي سنة 1979 انعقد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني في شهر جانفي، الذي أقر لأول مرة أن المشكل الإعلامي أصبح من المشاكل الكبرى التي تعاني منها الجزائر، إذ وافق على لائحة خاصة بالإعلام، كما ظهر سنة 1982 أول قانون للإعلام الذي جاء في مادته الأولى أن الإعلام قطاع من قطاعات السيادة الوطنية ويعبر الإعلام بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني.

ولقد حاولت المؤسسة الحاكمة في هذه الفترة تطويع المؤسسة الصحفية، مما أهدر الكثير من تقاليد المهنة، وألغى أهم ما يميز مهنة الصحافة كمهنة جدل وحوار، حيث تحولت إلى وظيفة يسيطر عليها الطابع الرأسي الاتجاه تتلقى التعليمات من أعلى وتقوم بتوصيلها إلى جماهير القراء.

القائم بالإعلام في ظل التعددية السياسية الإعلامية:

اتجهت الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 نحو سياسة التفتح، وكان هذا نتيجة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للشعب الجزائري آنذاك، ومن بين النتائج التي تمخضت عن الأحداث سابقة الذكر دستور 1988، والذي ينص على عدم المساس بحرية المعتقد وحرية الرأي كما جاء في المادة 35 منه، وتقول المادة 36 من نفس الدستور: "حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي"[9].

وقد استفاد رجال الإعلام من الكثير من الامتيازات التي حرموا منها من قبل هذه الفترة ولكن بمجرد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 ودخول الجزائر في حالة طوارئ، بدأت المرحلة الدموية العنيفة التي حصدت فيها أرواح العديد من الشخصيات المهمة في الجزائر وكان أغلبهم من الصحفيين، فكان أول صحفي سقط نتيجة لهذه الصراعات الصحفي "طاهر جاووت" بتاريخ 1993/05/26 صاحب المقولة المشهورة: "تتكلم تمت وتسكت تمت، إذن تكلم ومت" وفي نفس السنة اغتيل 8 صحفيين.

وقد ذكرت لجنة حماية الصحفيين (منظمة أمريكية معروفة) سنة 1994، في تقرير صادر عنها عن اغتيالات الصحفيين تدخل ضمن مخطط يستهدف تصفيتهم جسديا، كما ذكرت منظمة "صحفيين بلا حدود" أنه في وقت معين بلغ عدد الصحفيين الجزائريين

---

[9] Mohamed Rabah, **la Presse Algérienne Journal d'un Défi**. chihab édition batira 2002.

المهاجرين إلى فرنسا 150 صحفي في إطار سياحي، وأن عدد الصحفيين الجزائريين المهاجرين إلى الخارج منذ 1993 كان 200 صحفي متوجهين إلى فرنسا وكندا، وقد صنفت جريدة "l'Expresse" وهي أكبر الجرائد الأسكندنافية مهنة الصحافة في الجزائر من أخطر ما يكون في العالم، حيث أجري تحقيق ما بين 1993 و1997 أجمع على أن البقعة الأخطر بالنسبة إلى ممارسة مهنة الصحافة في العالم في الجزائر، وتجد الإشارة إلى أن العديد من الهيئات الدولية والصحافيين من العالم العربي أو الغربي أظهروا مساندتهم للصحفيين الجزائريين في هذه الفترة العصيبة.[10]

من جهة أخرى، واجه الصحفيون في فترة التسعينات جملة من الاعتقالات، كانت نتيجة للظروف الطارئة التي مرت بها البلاد، وقد تضاعفت هذه الاعتقالات خاصة بعد جانفي 1992 أي بعد أيام من توقيف المسار الانتخابي، واستهدف خاصة الصحافيين المعربين والذين أظهروا تعاطفهم مع الحزب المنحل.[11]

عناوين كثيرة تمكنت من الصمود والتحدي مقابل عناوين أكثر اختفت بعد ظهور قصير تحت تسميات كثيرة ومشارب سياسية وفكرية متنوعة وباللغتين، ففي الوقت الذي قابل فيه القارئ الجزائري بتحفظ كبير الصحافة الحزبية، واستمر في الابتعاد عن الإعلام الرسمي، تبنى بقوة الظاهرة الإعلامية المستقلة التي كانت أقرب إلى همومه وطموحاته، التجربة التي قضت على حاجز اللغة، فأصبح التنافس بين عنوان وآخر على أسس مهنية بدل الأساس اللغوي الذي كان مسيطرا ومقسما للساحة الإعلامية الوطنية إلى معرب ومفرنس.[12]

فلا التعددية الإعلامية ولا حتى القوانين التشريعية الصادرة شفعت بخصوص الممارسة الإعلامية في الجزائر - قانون الإعلام ولا دستور 1989 - الذي نص في أحد مواده على أنها لا يمكن أن يتابع أحد أو يسجن بسبب أفكاره وآرائه- للعاملين في قطاع الإعلام من إعلاميين وناشرين... فقد أوجد المشرع ثغرات قانونية تمكنه من النفاذ إلى مصادرة الحقوق والحريات إذا شعر بخطورتها على النظام السياسي القائم.

فقد شهد عقد التسعينات من القرن العشرين تصاعدا لأعمال العنف والتطرف والإرهاب ضد أصحاب القلم والفكر، وأشارت بعض الأرقام التي أعلنها بعض خبراء اليونسكو- إلى

---

[10] Mohamed Rabah, opcit, p143.

[11] سناء خليل: **أضواء على مؤتمر فينا لحقوق الإنسان**، ب ط، القاهرة، يونيو 1993.

[12] جيلالي عباسة: **سلطة الصحافة في الجزائر**، ب ط، تلمسان: مؤسسة الجزائر للكتاب، بدون سنة.

أن عدد الانتهاكات التي تتعرض لها حرية الصحافة تبلغ حوالي 1500 حالة سنويا، كما تقدر عدد الصحفيين الذي يلقون حتفهم سنويا بستين صحفيا.

ونظرا إلى تصاعد هذه الظاهرة بشكل مخيف، فقد عقدت مؤتمرات وندوات عديدة على مستوى العلم لبحثها ومناقشتها بشكل علمي، ومن بين تلك المؤتمرات، مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان الذي عقد في عام 1993، وتضمنت توصياته توصية "بنبذ الإرهاب بجميع أشكاله واعتباره انتهاكا لحقوق الإنسان وحرياته الإنسانية الأساسية والديمقراطية وتهديدا لأمن الدول واستقرار الحكومات الشرعية، مع دعوة المجتمع الدولي للتعاون في منع ومكافحة الإرهاب.[13]

وقد اهتم بعض الخبراء بتحديد تعريف الإرهاب فهو: (استراتيجية عنف منظم ومتصل بهدف تحقيق أهداف سياسية، والقتل العمدي للمدنيين وتفجير أو نسف أو تخريب المنشآت غير العسكرية واستخدام العنف أو التهديد ضد المجتمع بوجه عام).

فعلى الصعيد شهد الربع الأخير من القرن العشرين تصعيدا للعنف من قبل التطرف والإرهاب ضد الصحفيين في العديد من الدول العربية، وقد اهتم اتحاد الصحفيين العرب برصد هذه الانتهاكات، بحيث إن عدد شهداء الصحافة العربية قد يفوق عدد شهداء الصحافة في أي مكان من العالم، وإن الصحفيين العرب يفقدون صحفيا كل شهرين، وتضاف إلى أساليب الخطف والاعتقال والإبعاد وتحديد الإقامة والحرمان من العمل الصحفي، والحرمان من حرية الحركة على الساحة العربية، وقد أصبح الصحفي العربي مواطنا مطاردا محاصرا ومهددا بالقتل في أي لحظة، كذلك دخلت أجهزة القمع حرم المؤسسات الصحفية، فأصبحت هي الأخرى معرضة للنسف.[14]

أما في التسعينات فقد تصاعدت أعمال العنف والإرهاب ضد الصحفيين العرب في بعض الدول العربية بشكل مخيف، ولعل ما تعرضت له الصحافة الجزائرية في منتصف التسعينات ليدل دلالة واضحة على استفحال خطر الإرهاب والجرائم الإرهابية التي يتعرض لها الصحفيون، وقد عبر وفد الجزائر في كلمته أمام المؤتمر الثامن لاتحاد الصحفيين العرب الذي عقد في شهر ماي 1996، عن خطورة هذه الظاهرة حيث اغتيل 64 صحفيا خلال فترة وجيزة، وقال وفد الجزائر:

---

[13] نور الدين زمام: **السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري**، 1962- 1988، ط1، دار الكتاب العربي.

[14] بيان المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة، الجزائر، **الخبر**، العدد 3148، 22 أفريل 2001.

هذا الهجوم البربري لم يتمكن ولم ينل من عزيمة الصحفيين في الاستمرار في مهمتهم المتمثلة في الإعلام والنضال اليومي من أجل حرية التعبير في ظل دولة القانون.[15]

ونظر إلى اهتمام المؤتمر الثامن لاتحاد الصحفيين العرب بقضية معاناة الصحفيين من جرائم التطرف والإرهاب، فقد حرص المؤتمر على أن تتضمن قراراته وتوصياته إدانة كاملة لهذا النشاط الإجرامي غير الإنساني، وجاء في بيانه الختامي (أدان المؤتمر الإرهاب بكل صوره وألوانه بما أنه يسعى إلى تفويض السلطة ومقاومة المجتمع بوسائل العنف في أي دولة عربية، ويصادر حريات الصحفيين في التعبير ويمارس ضدهم أساليب التصفية الجسدية والترويع، ويدين المؤتمر الإرهاب الذي يتستر وراء الأديان وهي منه براء، وأكد المؤتمر: أن الكفاح ضد الإرهاب يجب ألا يخل بمبدإ التعددية الديمقراطية وحقوق الإنسان، أو يستخدم ذريعة لتضييق الخناق على الحريات العامة، وعلى حريات الصحفيين ووضع العراقيل أمام أداء رسالتهم).

ومن الملاحظ أن الجزائر كانت في مقدمة الدول العربية، ودول العالم الثالث بصفة عامة، التي تعرضت صحافتها في التسعينات من القرن العشرين لهجمات من جانب عناصر التطرف والإرهاب ما دعا منظمة اليونسكو إلى مناشدة المجتمع الدولي في أوائل شهر أفريل عام 1996، لتقديم مساعدة مالية تبلغ 600 ألف دولار، وذلك لإعادة بناء مقرات الصحف الجزائرية المستقلة التي تم تفجيرها في فيفري من العام نفسه، ونبهت المنظمة إلى أن المساعدة ستكون على شكل معدات وتجهيزات لتمكين تلك الصحف من مزاولة عملها.

وبعد1988، اعتقد الإعلاميون أنهم تمكنوا أخيرا من إسماع أصواتهم وكشف جيوب الفساد في كل مكان من ربوع الوطن، وكانت جريدة الجمهورية اليومية الصادرة في ولاية وهران الجزائرية حاضرة في كشف تلك الأمور التي تهم الصالح العام بشكل مباشر، إذ نشرت هذه اليومية في جانفي 1989 تحقيقا تحت عنوان "باع طويل يسرح بإدارة قاصرة..." يتهم بالوثائق تواطؤ أصهار الرئيس السابق الشاذلي بن جديد مع مسؤولي ولاية مستغانم في التلاعب بأملاك الدولة في الولاية، وتم على إثر هذا التحقيق إقالة مدير النشر بتهمة القذف.[16]

---

[15] أحد المشاركين، ندوة الخبر الدولية حول" **مفهوم القذف في الصحافة بفندق الجزائر**، الجزائر، يومي 07-08 ديسمبر 2003.

[16] حميد يس، في " مهمة قذرة أخرى" بعد نشر فضائح السلطة، أويحي يهدد بتوقيف الجرائد، الجزائر، **الخبر**، العدد 3858، 16أوت 2003.

هذا التصرف من جانب السلطة كان بمثابة إنذار غير مباشر إلى العاملين في العناوين الأخرى مثل: المجاهد، النصر، الشعب... على أن إعلان التعددية أو الحديث عن الحرية الإعلامية لا يعني الممارسة الفعلية لها أو تكريسها.

وقد تعرضت العديد من الصحف لإجراءات أكثر شدة بداية من أكتوبر 1992، حيث أصدر القانون المكمل لحالة الطوارئ وهو قانون مكافحة الإرهاب الذي يحمل الرقم 03/92 والذي جاء في مادته الأولى: "أن كل من يعيد نشر أو طبع الوثائق أو المطبوعات التي تشيد بالأعمال الإرهابية يعاقب بخمس سنوات سجنا". وقد كان لهذا القانون آثار سلبية على الصحافة وحرية الإعلام.

كما تميزت المرحلة بظهور شعار استرجاع هيبة الدولة، ودخول الإرهاب مرحلة التخريب مستهدفا المؤسسات والقطاعات الاستراتيجية لشل الدولة وإجبارها على الاستجابة لمطالبه الانتحارية، وأقدم "بلعيد عبد السلام" على حل المجلس الأعلى للإعلام وتم تجميد العمل ببعض مواد دستور 1989 وقانون الإعلام لسنة 1990، الأمر الذي سمح للسلطة السياسية بأن تضيق الخناق على الصحافة المستقلة، وهذا باستعمال الأسلوب المباشر من خلال تدخل عناصر الأمن واعتقالها الصحفيين، بالإضافة إلى منعهم من الوصول إلى مصادر المعلومات، أو نشر المعلومات المتعلقة بالأخبار الأمنية مما أدى إلى توقيف مجموعة من الصحف.

إذن الاضطرابات الأمنية والسياسية الكبيرة انعكست بشكل أو بآخر على الوضعية الإعلامية، وعلى مكتسبات الديمقراطية، وهي الفترة التي تزامنت مع تسلم السيد رضا مالك رئاسة الحكومة حيث اشتدت الأزمة الأمنية ووصلت إلى ذروة الهمجية بعد أن صعدت الجماعات الإسلامية من عمليات التخريب وملاحقة واغتيال المثقفين[17] ولكن بعد انتخاب "السيد اليمين زروال" مع نهاية 1995 ظل النظام السياسي في ظل الأزمة الأمنية والشرعية يحاول البحث باستمرار عن البدائل المتاحة لمواجهة التصدع الناجم عن هذا الوضع وإضفاء طابع من الثقة والاحترام للنخبة الحاكمة واستكمال بناء الصرح المؤسساتي والقانوني بالشكل الذي يفضي في نهاية الأمر إلى التحكم في مسار الدولة الجزائرية.

لكن هذه التغيرات لا تنسي الإشارة إلى الصمود الذي أبداه الصحفيون في كلا القطاعين (العام والخاص) أمام التردي الكبير للوضعية الأمنية وظهور الإرهاب وكذا الضغوط القانونية والاقتصادية الكبيرة، فلقد لجأت السلطات إلى تأسيس وإنشاء خلايا الاتصال على مستوى وزارة

---

[17] سفيان بوعياد، بوتفليقة في اليوم العالمي لحرية التعبير "**زمر المصالح وراء مشاكل الصحافة والصحافيين**" الجزائر، الخبر، العدد 4384، 3 ماي 2005.

الداخلية في جوان 1994 المكلفة بتقديم الأخبار الأمنية، كما تم تأسيس لجان القراءة على مستوى المطابع الحكومية وهذا مع نهاية 1994، وهي مكلفة بالرقابة ومصادرة العناوين، كما تم فرض الإقامة الجبرية على بعض الصحافيين المتابعين قضائيا[18].

كما أنه ومنذ سنة 1993 بدأ الإرهاب يهاجم كل من له صلة بالإعلام في الجزائر، وقائمة الصحافيين الثمانية الذين اغتيلوا في تلك السنة لهي خير دليل على ذلك أمثال: "الطاهر جاووت رئيس تحرير مجلة القطيعة، ومصطفى عبادة رئيس سابق للتلفزة الوطنية، ورابح زناتي صحفي، وإسماعيل يفصح صحفي في التلفزيون... وغيرهم"، ولم يكن الإرهاب يستثني أحدا من الصحفيين سواء كانوا ينتمون إلى القطاع العام أم الخاص[19].

كما أحرز التدهور الأمني والأزمة السياسية غموضا في الخطاب الرسمي حول الصحافة ودور الصحفي، ليعود بذلك الخطاب المتعلق: "بالمصلحة العليا للوطن، وعدم المساس بالوحدة الوطنية".. الخ، عاد ليضفي جو الضباب حول النية الحقيقية للمؤسسات الرسمية في البلاد.

حيث بدأت حملة توقيف الصحفيين أياما قليلة بعد توقيف المسار الانتخابي جانفي 1992، ومست هذه التوقيعات شريحة كبيرة من صحفيي الجرائد والمجلات التي فتحت صفحاتها لمرشحي الجبهة الإسلامية للإنقاذ أثناء الحملة الانتخابية من 15 إلى 23 ديسمبر 1991، فقد تم إيقاف الصحفي "فحاسي جمال" وهو صحفي في مؤسسة الإذاعة ومناضل في صفوف الحزب الإسلامي، وكان متعاونا مع صحيفة "الفرقان" الناطقة باسم الحزب المحظور... وتم أيضا إيقاف السيد محمود عبد الرحمان (**Hebdo libre**) الذي نشر ولأول مرة تحقيقا يتعلق بقضية القضاة المزيفين كشف فيه أن بعض القضاة زوروا وثائق تثبت مشاركتهم في حرب التحرير الوطني بالإضافة إلى تعرضهم للاعتقال إبان تلك الفترة، وهذا لأجل الرفع من المستوى المادي وتحسين الأوضاع الإدارية والحصول على مرتبات جديدة.

وقامت السلطات باعتقال مدير جريدة الشروق العربي الأسبوعية "فضيل علي" وكاتب عمود السردوك في الجريدة سعد بوعقبة، وهذا في 21 جوان 1992، وقد حكم عليهم بأربعة أشهر سجنا نافذا. هذا الاعتقال جاء بسبب مقال كتبه الصحفي "سعد بوعقبة" تعرض فيه إلى بعض الوزراء الذين يهربون - حسبه- عائلاتهم إلى الخارج بحثا عن الرفاهية بعيدا عن

---

[18] خليل صابات: **الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم**، ب ط، مصر: دار المعارف، 1967.

[19] محمد برقان، كتابات معاصرة، فنون وعلوم، "**الخطاب الحجاجي والاتصال**"، مجلة الإبداع والعلوم الإنسانية، العدد الثامن والخمسون، المجلد الخامس عشر، تشرين الثاني، كانون الأول، 2005.

الخطر، فيما يسقط آلاف الضحايا يوميا بسبب الإرهاب، بالإضافة إلى انتقاده المستمر للكيفية التي تتعامل بها السلطة مع الأزمة خاصة بعد توقيف المسار الانتخابي.

كما منع الصحفيون من ممارسة المهنة بمنعهم من الكتابة تحت غطاء مجموعة من الأسباب، كتلك المتعلقة بنشر إعلانات عن الحزب المنحل أو إجراء حوارات مع قياداته أو حديث عن مكان اعتقالهم وهذا ما حدث للصحفي "حاج بن عثمان عبد القادر" مراسل وكالة الأنباء الجزائرية بتمنراست الذي توبع قضائيا من قبل محكمة عسكرية بعد أن كشف عن المكان الذي يعتقل فيه الرجل الثاني في حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ "علي بن حاج". هذا الصحفي الذي حكم عليه بثلاث سنوات سجنا نافذا في جويلية 1995 من قبل المحكمة العسكرية لا يزال في عداد المفقودين إلى حد الآن.

فالصحفيون إذن واجهوا في هذه الفترة التي صاحبت الانفتاح مشكلتين: تتعلق الأولى بالإرهاب بحيث إنهم دفعوا ما يزيد عن 100 صحفي ثمنا لممارسة المهنة، والمشكلة الثانية هي القضايا المرفوعة ضدهم بحيث إنها وصلت إلى أكثر من 1500 قضية وأدت هذه الحالة المضطربة وعدم الاستقرار في الشارع الأساسي الجزائري إلى بروز مشكلات وعقبات كبيرة في طريق الصحافة الجزائرية أهمها:

1- حرمان الصحافة من الكفاءة الصحفية الشابة التي تضطر إلى مغادرة البلاد والتوقف عن العمل الصحفي بسبب الخوف من الاغتيال الذي بلغ سبعة وخمسين صحفيا وصحفية في مدة لا تزيد عن عامين.

2- المشكلات الفنية التي تتعرض لها الصحافة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والطباعة الذي يؤدي إلى الاحتجاب المؤقت أو التوقف الدائم عن الصدور.

3- خضوع الصحافة للرقابة الحكومية الصارمة بسبب حالة عدم الاستقرار الذي يتزامن مع العنف الدموي الذي أصبح سمة شبه يومية في بعض المناطق من الجزائر.

4- خضوع هذه الصحافة لحالة من الاضطراب الفكري الناشئ عن صراع المواقف والاتجاهات المعبرة عن مصالح الفئات والأحزاب والتيارات التي أفرزتها مرحلة التعديدية الحزبية السياسية في الجزائر، والتي تتجلى في المعارك الصحفية التي تشهدها هذه الصحافة.

أما منذ سنة 1999، هذه المرحلة التي تبدأ باعتلاء السيد "عبد العزيز بوتفليقة" سدة الحكم، والذي حاول خلال فترة حكمه أن يعيد الأمن والاستقرار للبلاد، وأن يرفع المستوى المعيشي للمواطن ويعيد الاعتبار للجزائر في المحافل الدولية، تعهد في بداية حكمه أن تقوم

العلاقة بينه وبين الصحافة خاصة المستقلة على الحوار والنقد البناء بعيدا عن القذف والتشهير، وتعهد بألا يتعرض أي صحفي في فترة حكمه للسجن.

ففي عهده وحتى سنة 2006 تم تقديم ثلاثة مشاريع لقانون الإعلام، ففي فترة الوزير "حمراوي حبيب شوقي" جاء قانون يمجد حرية الصحافة بشرط ألا يتطرق الصحفي إلى أسرار الدولة دون تحديدها... ثم جاء "عبد العزيز رحابي" ليقدم مشروعا يحمي حرية الصحافة ويصب اهتمامه على تنظيم سوق الإشهار دون أن يتحقق المشروع، ليلقى المصير نفسه، المشروع الذي قدمته "خليدة تومي" ويفرض ملف نجاعة اقتصادية لتأسيس شركة إعلامية وأخيرا مشروع أخلاقيات المهنة للسيد "بوجمعة هيشور" الذي تم تحويله إلى مواد أخرى يوم 02 ماي 2005 ليبقى منصب وزير الاتصال والإعلام شاغرا حتى وقت لاحق.

وكان المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة في بيان له اعتبر أن المشروع المعدل والمتمم للأمر 66- 165 المؤرخ في 08 جوان 1966 والمتعلق بقانون العقوبات في مواده الخاصة بالإهانة والشتم والقذف يتضمن انزلاقات خطيرة ضد الصحافة والتعبير وضد الصحافيين والمجتمع... إذ قد يؤدي تطبيقها إلى العودة إلى الرقابة الذاتية[20]

ومباشرة بعد تعديل قانون العقوبات بدأت تهم القذف والتشهير تعلن من أطراف عديدة: رؤساء البلديات، ولاة، مؤسسات عسكرية ومدنية وحكومية... ففي فيفري 2002 رفعت المؤسسة العسكرية دعوى قضائية ضد مدير جريدة الوطن عمر بلهوشات والصحفية سليمة تلمساني التي تعمل في صحيفة الوطن وهذا على خليفة نشرها مقالا موقعا في 01 ديسمبر 2001 تتهم فيه المؤسسة العسكرية بالقمع والضلوع في أعمال غير شرعية. كما رفعت نفس المؤسسة دعوى ضد الكاريكاتوري علي ديلام من صحيفة LIBERTE بعد نشره رسومات تمس شخص الرئيس الراحل محمد بوضياف وتهين المؤسسة العسكرية.

كما ألقت أحداث منطقة القبائل بظلالها على المشهد الإعلامي، حيث تحولت الصحف الخاصة حسب بعض المراقبين للمشهد الإعلامي إلى منظمات سياسية تلعب دور الأحزاب الغائبة في منطقة القبائل.[21]

---

[20] الإتحاد العام للصحفيين العرب (الأمانة العامة): **الحريات الصحفية في الوطن العربي**- تقرير عن اجتماعات اللجنة للدفاع عن الحريات الصحفية الذي عقد بتونس يومي 1981/08/07.

[21] علي جدي (www.press-fudon-watch.htm) 2007،10.39/03/15

في منتصف شهر أوت 2003، بدأت أزمة فصول جديدة بين السلطة والصحافة المستقلة المكتوبة، حينما أبلغت ست يوميات هي: الخبر، Liberté، Le soir d'Algerie، وl'Expression، والرأي، بضرورة دفع مستحقاتها قبل يوم 17 أوت 2003، فأدى الفعل المخالف لهذه التعليمة إلى توقف صدور هذه اليوميات في الشرق والغرب في 18 أوت 2003، هذه القضية دفعت الناشرين إلى التنديد بالممارسات انتقاما من الصحافة الحرة التي نشرت الفضائح على أعمدتها وكشفت الممارسات الخطيرة التي تورطت فيها شخصيات في السلطة والنظام عامة مثل التعذيب واستخدام النفوذ لأغراض مصلحية.

ومن جهة أخرى وصف تقرير للفدرالية الدولية للصحفيين ومنظمة ستيتويش بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة سنة 2004 بالصعبة بالنسبة إلى الصحافة الجزائرية، حيث واجه الصحفيون أنواعا من التهديدات والمراقبة والسجن، كما اعتبرت المنظمة العربية للصحافة في بيان مساندة وتضامن مع الصحافة المستقلة بالجزائر أصدرته في فيفري 2004، حرية الصحافة مكسبا يجب عدم التفريط فيه.

فالإطار العام للممارسة الصحفية بالجزائر ما زال يتسم بالعشوائية والفوضى، حيث وبالرغم من المكتسبات التي أحرزتها الصحافة المكتوبة في بلادنا إلا أنها لم تستفد من التنظيم الذي يضمن لها أرضية مهنة سليمة تكفل الممارسة المهنية الخاصة بالصحفيين والتكوين المستمر والفعال والتحرر من القيود التي يفرضها أصحاب المصالح السياسية والاقتصادية والمالية والإجرامية والتي اعتبرها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة لسنة 2005 (وعاء المشاكل التي تعرفها الصحافة والصحفيون) كما دعا الرئيس الصحفيين إلى: التقيد بأخلاقيات وآداب المهنة، والتمسك أولا وقبل كل شيء بعد الحياد عن الحقيقة وعدم تزيفيها بأن يلتزم الصحفيون بأن: لا ينصبوا أنفسهم خصوما أو حكاما وأن يسعوا إلى خدمة الوطن.

ويبقى المجال مفتوحا أمام وضعية الإعلام الحالية التي ربما قد تشهد تطورات في المستقبل إما نحو ارتقائها واستمراريتها أو نحو تقهقرها وعودتها إلى الممارسات البائدة ما لم يلتف الإعلاميون حول أسس أخلاقية وقيمية ترفع من مستوى العمل الإعلامي في ظل القيم الأخلاقية الرقية، وتبقى رهانات السلطة أيضا مرهونة بارتقاء الإعلام وتطوره ولا يتم هذا إلا بالسعي الدؤوب نحو تحرير قطاع السمعي البصري ودعم الصحافة المكتوبة الناشئة وإصدار تشريعات تليق بمستوى طموحات الإعلاميين كإلغاء عقوبة السجن في حق الصحفيين ورفع حالة الطوارئ وهذا حتى يؤدوا واجبهم في تكريس حق المواطن في إعلان نزيه موضوعي وصادق.

إذا أرادت الصحافة أن تعيش فيجب عليها أن تحافظ على حريتها، وأن تظل مسؤولة عن كل ما تنشره وتبثه من أخبار وآراء كما أن على الحكومات والمشتغلين بالصحافة والجمهور أن يعملوا جاهدين ليكفلوا استقلال الصحف وكرامتها ولكن العبء الأكبر يقع على الإعلاميين والقائمين بالاتصال أنفسهم، الذين يقيمون الحجة والبرهان والدليل أو ما يصطلح على تسميته بالمحاججة **Argumentation** والتي نجدها نظرا إلى أهميتها في كل مكان، في الخطاب السياسي حينما يحاول المرسل استعمال مختلف الأساليب للفت انتباه سامعيه، وفي مرافعة المحامي الذي يحاول التأثير على القضاة وفي اللافتة الإشهارية عندما يحاول رجل الإشهار استمالة الزبائن إلى منتوج معين... وهنا دخلت المحاججة ميدان اللسانيات التداولية **Pragmatique** التي تعنى بالقيمة الإنشائية للغة، أي قدرة الكلام على التأثير على الغير.

إذ يجب على الصحافيين أن يواكبوا التطورات التي تحصل في ميدان الإعلام والاتصال وأن يتكونوا تكوينا يتناسب مع الرسالة التي ستوكل إليهم، وألا يسمحوا لأي كان أن ينخرط في المهنة إلا وفق شروط معينة أهمها الأخلاق العالية والثقافة الواسعة والدراية التامة للفنون الصحفية.

إلى جانب التأهيل والتكوين والمنظومة التشريعية يوجد عامل آخر بإمكانه أن يحمي العمل الإعلامي ويرتقي به ألا وهو المنظمات المهنية في النقابات ومجالس الإعلام وأخلاقيات المهنة التي تكفل استقلال الصحفيين وتحميهم من التدخلات السافرة وتحرر الإعلاميين من القيود التي قد تفرض عليهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

خاتمة:

في نهاية هذا المقال، لابد لنا أن نؤكد أنّ دراسات القائمين بالاتصال تعد عناصر فعّالة ومؤثرة في عملية الاتصال، وهي من الدراسات الحديثة نسبياً، إذا قيست في إطار البعد الزمني للدراسات التي تناولت العناصر الأخرى للعملية الاتصالية، كما تعد الممارسة المهنية للقائم بالاتصال من القضايا التي توليها الدراسات الإعلامية المعاصرة اهتماما كبيرًا.

فاحتياجات الصحفيين الجزائريين الذين يعيشون أوضاعا مهنية واجتماعية مزرية كثيرة، من حيث إنهم يطالبون بتسوية أوضاعهم الاجتماعية والمهنية ومراجعة القوانين المنظمة للمهن الصحفية في الجزائر، وعددوا المشاكل العميقة التي يعانيها الصحفي في الجزائر والضغوط السياسية والإدارية ومن أصحاب الصحف والناشرين إضافةً إلى الممارسات غير الأخلاقية وغير القانونية. ويعتبر الصحفيون أنّ تعاطي السلطات الجزائرية مع ملف تنظيم قطاع الصحافة في الوقت الراهن بطيء وغير جاد، ولا يعبر عن رغبة سياسية حقيقية في تنظيم الصحافة، ورفع

الإكراهات السياسية والاجتماعية والضغوط المهنية على الصحفيين، وطالب الصحفيون الجزائريون بمراجعة قانون الإعلام ساري المفعول منذ عام 1990 وتوحيد البطاقة الصحفية.

فإحساس رجال ونساء الصحافة والإعلام في الجزائر وإجماعهم بأنهم يتخبطون في وضعٍ اجتماعي متدهورٍ ليس وليد اللحظة وإنما هو نتاج تراكم مشاكل لم تجد لها حلاً في حينها، فإن الوقت اليوم جد مناسب حيث كل القطاعات الوظيفية في المجتمع تسعى إلى بلوغ مراميها وأهدافها في التنظيم وتحصيل الحقوق الاجتماعية".

وفي الأخير تبقى الصحافة والإعلام والصحفيون موضوعاً ومجال بحثٍ أوسع من أن نلم بكل حيثياته ومعطياته في دراسة أو بحث واحد، وبالتالي فبحثنا هذا، وكما هو طموحنا محاولةٌ جادةٌ ومتواضعةٌ لطرح إشكالية الخلفيّات الاجتماعية والمهنية للصحفيين التي يجب التكفل بها في مجال البحوث الأكاديمية.